

مايو ٢٠٢٠

# حرب الاسكرين نشوت

كيف يتسبب التحرش الإلكتروني في  
إرهاب النساء الناشطات في  
السودان ويهددهن ويعرضهن للخطر؟

إعداد: مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية

مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية  
Face

# توطئة

قصة وراء أخرى تقصها نساء السودان بتفاصيلها، كالفصل من الوظيفة والتمزق الأسري، ومعاناتهن اليومية مع التحرش العدواني المتتابع في طرقات المدينة أو في منصات التواصل الاجتماعي المتنوعة. في بعض الأحيان تؤدي حملات الإنترنت ضد الضحايا إلى أن يفقد الضحايا وظائفهن بسبب التهديدات بالعنف، والموت أو اغتيال الشخصية، وقد يتم التحرش ببعض النساء لأنهن يحملن آراء دينية أو سياسية معارضة.

إن المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في المجال العام تعرضن لحملات التحرش الإلكترونية وتشويه الصورة العامة وذلك لأنهن ببساطة يدافعن عن حقوق النساء وهو موضوع كانت ترى فيه الحكومة المخلوقة تمرداً ضد الدين الإسلامي وليس ضد الحكومة والمجتمع الأبوي وحسب.

جعل قانون النظام العام وقوانين جرائم الإنترنت الأمور أكثر سوءاً. كان ضباط تنفيذ القانون يستعملون عادة ما يسمونه "الإخلال بالآداب العامة" بموجب قانون النظام العام حين يتخذون قرارات تقديرية ذاتية بتوقيف وجلد ومضايقة النساء في الطرقات. التطبيق العملي لهذا القانون يتضح في حالة إذا قامت امرأة مثلا بتصوير نفسها في المنزل، وتحصل المتحرش على الصورة وأراد استخدامها لابتزازها، فسوف تكون في وضع المتهممة أمام القانون بسبب التقاط الصورة، وتخزينها في هاتفها.

أما المتحرشون فلا يلاحقهم القانون. في الواقع، يُطلب من النساء تقديم معلومات عن الذين قاموا بابتزازهن حتى يبدأ إنفاذ القانون. وفي معظم الأحيان، تُثبِّط عزيمة النساء، ويُقال لهن إنهن جلبن ذلك لأنفسهن بسبب أفعالهن "المخلّة" بالآداب، وأنه يجب عليهن تحمل ما اقترفته أيديهن؛ أي ببساطة أنهن يستحقن ذلك.

## توطئة مستمر

القوانين الحالية لا تحمي النساء. فهي غامضة، وتعسفية للغاية، ولا تُفسر وتُطبق بشكل موحد. كما أن المحاكم والنيابات المختصة غير متوفرة خارج ولاية الخرطوم، إلا في عدد قليل من المدن الأخرى.

عندما حاولت النساء أخذ الأمور بأيديهن من خلال إنشاء مجموعة على فيسبوك لأغراض تبادل ومشاركة حوادث التحرش والمعلومات ذات الصلة، تعرضت مؤسّسات المجموعة للمضايقة ومحاولات الإسكات. لذلك قررن إلتزام الهدوء قبل أن تتعرض المجموعة لمزيد من المشاكل. أطلق الرجال الغاضبون هجومًا وخلقوا مجموعة مماثلة لـ "فضح" هؤلاء النساء من خلال مشاركة الصور أو لقطات الشاشة (سكرين شوت) لمحادثاتهن فاتضح لهن جليا أن هذه معركة لا يمكنهن كسبها.

أوصينا بإصلاح القوانين لمعالجة الثغرات الحالية، وأن تبني الحكومة القدرات بين ضباط إنفاذ القانون على ملاحظة التحيزات، والتعرف عليها، والعمل على مساعدة النساء للتغلب على التحرش والمضايقات عبر الإنترنت. كما أنه ينبغي تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية للضحايا اللاتي عانين في السنوات القليلة الماضية، ودُمّرت حياتهن بسبب التحرش والإبتزاز عبر الإنترنت وأشكال أخرى من المضايقات. وأنه من الضروري أيضًا توفير خط ساخن لاستخدامه للإبلاغ عن حوادث المضايقة والتحرش عبر الإنترنت.

# المقدمة

على مدى عقود تحت الحكم الإسلامي البائد في السودان، تعرضت النساء للترهيب، والاحتجاز التعسفي، والعنف على أيدي الدولة بموجب منظومة النظام العام سيئة السمعة والتي تتألف من قانون النظام العام لولاية الخرطوم لعام 1996، ومواد قوانين النظام العام في القانون الجنائي لعام 1991، ووكالات إنفاذ القانون. اعتُقلت النساء واحتُجزن وجُلدن بسبب الزي والسلوك غير اللائقين من وجهة نظر القانون وحُكم عليهن بالرجم بتهمة الزنا. في حين أن الرجال المتورطين مع هؤلاء الضحايا عادة ما يفلتون من العقاب دون أن يصابوا بأذى. ولمنظومة النظام العام قانونها الخاص، بمواده التعسفية، ومحاكمها الخاصة، ومراكز شرطتها وقواتها. التي وقع ضحيتها عشرات الآلاف من النساء كل عام في جميع أنحاء البلاد.

علاوة على ذلك، واجهت النساء قوانين تمييزية أخرى مثل قانون الأحوال الشخصية الذي يسمح للفتيات في سن العشر سنوات أو أقل بالزواج ويوفر القليل من الحماية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي. هذه القوانين التي كانت جزءًا من سياسة الدولة التي تسمى "المشروع الحضاري" جنبًا إلى جنب مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية وصعود الأصولية الدينية في المنطقة، خلقت مجتمعًا يقلل من قيمة المرأة ويسعى إلى الحد من وجودها في المجال العام.

لم تكن المشاركة المكثفة للنساء في الثورة السودانية التي بدأت في ديسمبر 2018، والتي بلغت ذروتها في الإطاحة بالحكومة في أبريل 2019 من قبيل المصادفة، بل كان مظهرًا لظهور أجيال من النساء يقاتلن لعقود ليكنّ كما هنّ ويتحدثن بحرية عن أفكارهن ويعبرن عن إمكانياتهن.

## المقدمة مستمر

وفي كل حين عندما يُشَدَّد عليهن الخناق يناضلن بإصرار. وكانت آلاف النساء اللاتي يحُكَم عليهن بالجلد في كل عام من قبل النظام بمثابة تذكير للسلطات بأن النساء عصيات على الترويض وأنهن على أهبة الاستعداد لدفع ثمن الحرية كل يوم عن طريق المخاطرة بحياتهن وأجسادهن.

جاء التقدم التكنولوجي لصالح المرأة في السودان بشكل كبير وساعدها على تأمين صوت أعلى وكذلك زيادة دخلها ووعيها بحقوقها وقضاياها الاجتماعية. مع صعود استخدام النساء للإنترنت والانتشار لمجموعات الفيسبوك الخاصة بالنساء فقط، حيث تباع النساء منتجاتهن ويتبادلن النصائح التجميلية ويناقشن قضايا مثل الجنس والطلاق والصحة الإنجابية، تحول رد الفعل العنيف ضد النساء إلى معركة على الإنترنت لإسكاتهن وتخويفهن وتقييد وجودهن على الإنترنت.

لجأت العديد من النساء السودانيات إلى العالم الرقمي لاكتساب الإحساس بالأمان ويكون لديهن مساحة آمنة لمشاركة آرائهن واكتساب المعرفة الجديدة. لكنهن وجدن أنفسهن مستهدفات بنفس القيم والأعراف الاجتماعية التي استهدفتن في منازلهن وفي الشوارع وجدن أنفسهن يتعرضن للتحرش الإلكتروني.

## المقدمة

### مستمر

تستند هذه الورقة الموجزة على حوار مائدة مستديرة أجريت مع المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في ديسمبر 2018 بالإضافة إلى العديد من المقابلات التي أجريت بين نوفمبر 2018 ويناير 2020 مع النساء اللواتي وقعن ضحية التحرش الإلكتروني.

الملخص هو جزء من مشروع مع صندوق التدخل العاجل بعنوان "استخدام العنف وتعبئة القلق: قمع النشاط النسوي عبر الإنترنت." تسعى هذه الوثيقة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير التحرش الإلكتروني، وتقديم حالات دراسة محددة ومفصلة تضمنت مقابلات مع النساء اللواتي وقعن ضحية التحرش عبر الإنترنت في السودان مع التركيز بشكل خاص على المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات اللواتي تعرضن وما زلن للتحرش والمضايقة عبر شبكة الإنترنت.

# الأهداف

الهدف من هذه الوثيقة هو العمل على التوعية بشأن التحرش الإلكتروني في السودان، ومحاولة للسعي إلى اجراء تعديلات أكثر ملاءمة وعدالة لقانون الجرائم الإلكترونية لحماية ضحايا التحرش الإلكتروني ودعم الجهود الرامية إلى كبح هذه الظاهرة.

## النتائج

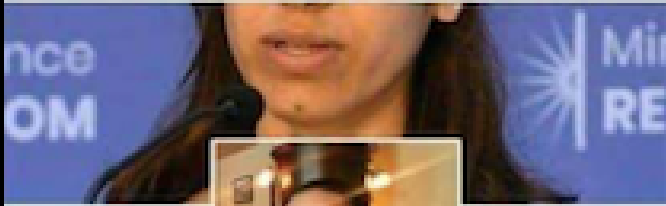
### وفيما يلي النتائج الرئيسية للورقة:

- يستهدف التحرش الإلكتروني بشدة المدافعات عن حقوق الإنسان، والناشطات في العمل العام عموماً. يرتكبه النشطاء الذكور، والسلطات متمثلة على وجه التحديد في: شرطة النظام العام، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني.
- لا يحمي قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2007 (المعدل في 2018) المرأة من التحرش والابتزاز عبر الإنترنت. وكثيراً ما تُخوف النساء ويُلقى اللوم عليهن من قبل ضباط الشرطة عندما يشتكين ويبلغن عن حالة تحرش.
- يؤثر التحرش الإلكتروني على المرأة اجتماعياً حيث تُنبذ. ويُجد من وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي، ويؤثر عليها اقتصادياً حيث يمكن أن تخسر الفرص الاقتصادية نتيجة لذلك.

منذ ٣٢ دقيقة •

كل واحدة بايرة و فقدت الامل في الزواج طلعت لينا  
بحجة حرية المرأة 😂

نحن ما عايزات حرية حريتنا في احترامنا للدين فقط  
✌️



Tahani Abass (توتانا)





# التحرش الإلكتروني من خلال عدسة سودانية

## التحرش الإلكتروني من خلال عدسة سودانية

أفاد الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو هيئة تنتج إحصاءات سنوية حول انتشار الإنترنت حول العالم، أنه في عام 2017، كان انتشار الإنترنت في السودان بنسبة 30.9%. استخدم 70% تقريباً الإنترنت من خلال بيانات الجوال. عرّض تقرير نُشر في عام 2018 بعنوان "دولة السودان الرقمية" إحصاءات لدعم ذلك، حيث أفاد بأن 22% من سكان الخرطوم لديهم هاتف ذكي. 16% من سكان الخرطوم لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت المنزلي. 82.23% يمكنهم الوصول إلى الإنترنت على هواتفهم المحمولة. 3% فقط من سكان الخرطوم لديهم هاتف ثابت بينما 91% لديهم هواتف محمولة.

مع بدء حلول 2017 كان على الأقل 3.2 مليون مستخدماً سودانياً في منصة الفيسبوك. من المقرر أن ينمو هذا الرقم مع بدء زين، أحد عمالقة شركات الاتصالات الأربعة الذين يعملون في السودان، في تقديم وصول مجاني إلى الفيسبوك (بدون بيانات الهاتف المحمول) لمستخدميها. على الرغم من عدم وجود إحصائيات حتى الآن، فإن منصة التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية للمستخدمين السودانيين هي الواتساب تليها الفيسبوك ثم منصات أخرى مثل التويتتر والإنستغرام.

## التحرش الإلكتروني من خلال عدسة سودانية مستمر

عندما يتعلق الأمر بالفيسبوك، ينظم المستخدمون السودانيون أنفسهم في مجموعات تمثل نوعاً من المجتمعات "ذات أساليب حياة معينة" بعضها مختلطة مثل "جالاكسي"، و"فانتاستيك" وغيرها. وبعضها مجموعات للسيدات فقط مثل "منبرشات" و"الردمية" وغيرها من المجموعات. تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي بالغة الأهمية في السودان لعدد من الأسباب:

**أولاً:** تستخدم العديد من النساء منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل مجموعات الفيسبوك لبيع منتجات مثل المعجنات والخبائز والملابس من منازلهم. هذا الأمر خلق العديد من الوظائف للشابات حيث يمكن للطالبات الآن كسب المال بالعمل كمسوقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي يساعدن سيدات الأعمال لبيع منتجاتهن.

**ثانياً:** تُستخدم المجموعات لتوفير الوعي والمعلومات و يُعد هذا أمراً بالغ الأهمية في وقت كانت فيه وسائل الإعلام تخضع لسيطرة شديدة بواسطة الحكومة وتُراقب بواسطة جهاز الأمن. في المجموعات المخصصة للنساء فقط وخاصة تلك المصممة للنساء اللواتي لديهن مخاوف أو مشاكل يردن من الأخريات مساعدتهن على حلها، تُناقش موضوعات محرمة مثل الإجهاض، ويحصلن على المساعدة القانونية عبر الإنترنت في حالات العنف المنزلي من خلال المحاميات المتطوعات.

## التحرش الإلكتروني من خلال عدسة سودانية مستمر

**ثالثاً:** كانت وسائل التواصل الاجتماعي ذات دور حاسم بالنسبة للثورة السودانية التي بدأت في ديسمبر 2018، وأسقطت النظام بعد ذلك ببضعة أشهر حيث ساعدت على التنظيم والتعبئة وتبادل المعلومات عندما لم تكن هناك منصات أخرى. وفي بعض الأحيان ساعدت الناس على تأمين أنفسهم والمعلومات من خلال تصفح آمن.

بالنسبة للنساء أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ملاذاً آمناً يمكنهم فيه التعبير عن آرائهم وإجراء مناقشات جريئة و مساحة للتنفس في مجتمع محافظ لا تُمنح الفتيات والنساء فيه الفرصة للتعبير عن آرائهن. كما أعطت النساء الثقة في السوق واستثمار مهارتهن حيث اجتذبت خبيرات التجميل الطموحات والمبدعات الزبائن والعميلات اللائي يطلبن الخدمة من خلال البث المباشر على الفيسبوك. مع صعود أعداد النساء المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة صورهن ومعلوماتهن الشخصية، بدأت الحرب الإلكترونية عبر الإنترنت ضدهن ووجدت النساء أنفسهن وخاصة المؤثرات والناشطات هدفاً للتحرش الإلكتروني.

## التحرش الإلكتروني من خلال عدسة سودانية

مستمر

بيلي بيلسي إحدى المدافعات البارزات في مجال التحرش والتنمر الإلكتروني، عرّفت التحرش الإلكتروني بأنه فعل ينطوي على "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم السلوك المتعمد والمتكرر والعدائي من قبل فرد أو مجموعة تهدف إلى إيذاء الآخرين". في العصر الرقمي قد يعني هذا كل شيء بدءاً من مشاركة المحادثات الخاصة، الرسائل النصية، الصور ورسائل البريد الإلكتروني وإتاحتها للجمهور دون موافقة الطرف الآخر، إلى الملاحقة الإلكترونية أو ابتزاز شخص ما عبر البيانات الخاصة التي يمكنك الوصول إليها وأيضاً التحرش و انتحال الهوية عبر الإنترنت.

وجد مشروع بحثي حول التحرش الإلكتروني بواسطة مركز بيو للأبحاث سَمَتَيْن رئيسيتين:-

الأولى: هي أن الفتيات أكثر استهدافاً للتحرش الإلكتروني. والثانية: أن النساء الأعلى صوتاً واللواتي يشاركن هوياتهن وأفكارهن عبر الإنترنت هن أكثر عرضة واستهدافاً من أولئك اللواتي يعشن حياة أقل نشاطاً عبر الإنترنت.

استناداً إلى البحث الذي أُجري طوال فترة هذا المشروع، كان جلياً أنه على الرغم من أن النساء من خلفيات مختلفة يمكن أن يكن أهدافاً، إلا أن المؤثرات في المجتمع والناشطات يتعرضن أكثر من غيرهن للتحرش عبر الإنترنت بسبب أصواتهن الصاخبة ومواقفهن القوية. على حد تعبير إحدى الناشطات اللواتي تمت مقابلتهن في هذا المشروع، قالت "أستخدِم حسابي في الفيسبوك كمنبر للتعبير عن آرائي ومشاركة أفكارتي وليس فقط كوسيلة للتواصل الاجتماعي مع الناس".

# التنمر الإلكتروني من خلال العدسة القانونية



## مقدمة

صدر أول تشريع في السودان بشأن مكافحة جرائم المعلومات في عام 2007 تحت اسم "قانون جرائم المعلومات لعام 2007". ويشار إليه أيضاً باسم "قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات" أو "قانون الجرائم الإلكترونية". تضمن القانون ثلاثين مادة مقسمة إلى ثمانية فصول تتناول مواضيع مختلفة مثل جرائم النظم، ووسائل الإعلام وشبكات المعلومات، والجرائم المالية، وجرائم النظام العام والآداب، وجرائم الاتجار بالبشر وموضوعات أخرى مختلفة.

ومع ذلك فقد أظهرت التجربة العملية أن القانون يحتوي على عيوب تشريعية أساسية من جهة. ومن ناحية أخرى فإن التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال يتطلب تعديلات أساسية في القانون لمواكبة هذا التطور.

ودفعت هذه العيوب بعد ذلك المشرع إلى إلغاء القانون وإصدار قانون آخر ليحل محله. على سبيل المثال، تنص المادة 14 (1) من ذلك القانون على أن "كل من يُنتج أو يُعد أو يُنشئ أو يُرسل أو يَحْزَن أو يُرَوِّج من خلال شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الكمبيوتر أو ما شابه ذلك، أي محتوى ينتهك الحياء أو النظام العام أو آداب السلوك، يُعاقَبُ بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات، أو بغرامة أو كليهما".

في هذا البند وعلى الرغم من أن العقوبة تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات، أثبتت التجربة أن تخزين المحتوى غير الأخلاقي (مثل الفيديو أو الصورة) يمكن أن يتم تلقائياً بمجرد النقر على الصورة أو الفيديو، حتى بدون معرفة محتواها. وبالمثل لم يُعرّف القانون المحتوى الذي ينتهك الأخلاق والآداب العامة، مما يجعل معيار تعريفه يخضع للتقدير الشخصي. بمعنى أن الشخص المُكَلَّف بتنفيذ القانون هو الذي يُحدّد ما إذا كان المحتوى مخل بالآداب أم لا. على الرغم من هذه العيوب والآخذ، وربما بسببها، أنشئت وحدة ملاحقة خاصة لمحاكمة قضايا الجرائم الإلكترونية.

## مقدمة

مستمر

في عام 2018 أقر البرلمان السوداني "قانون جرائم المعلومات لعام 2018". والذي بدوره ألغى "قانون جرائم المعلومات لعام 2007". تضمن هذا القانون ثمانية وأربعين مادة موزعة في ثمانية فصول، أي بزيادة ثمانية عشر مادة بالإضافة إلى تعديل نصوص مواد أخرى في القانون السابق. تتضمن النصوص مواد ضد "الأخبار المُزَيِّفة" والنشر الإلكتروني. يُشار إلى القانون أيضًا بقانون "الجرائم الإلكترونية".

كانت العقوبات في هذا القانون شديدة للغاية، تصل إلى السجن المؤبد. اعتبر عدد من السياسيين والنشطاء أن القانون في شكله الجديد يهدد بملاحقة معارضيه داخل السودان وخارجه، ويُجَدِّد بشكل كبير من حرية التعبير. كما أنه يمكّن الحكومة من السيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية، ويعكس رغبة الحكومة في التحايل على النصوص. كان هذا واضحاً خصوصاً في ظل الظروف السياسية في البلاد والتي كانت حرجة للغاية في ذلك الوقت فلقد كانت تصادف ثورة ديسمبر التي أطاحت بالنظام بعد بضعة أشهر من اندلاعها. وما أكد شكوك الناشطين حول هذا القانون هو أن الهواتف والأجهزة الإلكترونية للمعتقلين تُفتَّش فور تنفيذ الاعتقال وأن عدداً كبيراً من القضايا التي أُتهموا بها كانت تقع تحت هذا القانون.

تضمن الفصل الأول: من قانون الجرائم الإلكترونية أحكاماً أولية، وتضمن الفصل الثاني: جرائم مواقع ونظم شبكات المعلومات والاتصالات، ويتناول الفصل الثالث: الجرائم ضد الذات، والمال، والبيانات، والحقوق مثل انتحال الهوية، الاحتيال، الابتزاز، التحريض على الكراهية ضد الطوائف والجماعات والأجانب، والتدخل في التحويلات المالية وانتهاك حقوق الملكية الفكرية.



## مقدمة

مستمر

الفصل الرابع هو الفصل المثير للجدل الذي تسبب في إنشاء نزاع في الدوائر القانونية والسياسية فيما يتعلق بجرائم النظام العام والانحلال الأخلاقي. تضمن هذا الفصل ثمانية بنود وصفت بأنها تنتهك النظام العام والأخلاق، مما وسع إلى حد كبير عمليات تجريم الأفعال مقارنة بالقانون السابق. كما تأثر القانون الجديد بالأخطاء في القانون السابق في تشديد عقوبة الأفعال التي لا تزال محل نزاع مثل: "حيازة محتوى ينتهك النظام العام والآداب"، مع ترك الفعل المُجَرَّم دون تعريف واضح كما سنستعرض لاحقاً، وتَصَمَّن الفصل الخامس جرائم الإرهاب، وغسيل الأموال، والاتجار بالبشر. وتضمن الفصل السادس جرائم المخدرات والكحول. وجاءت الجرائم ضد الأطفال، وذوي القدرات الضعيفة في الفصل السابع. بينما تضمن الفصلان الثامن والأخير أحكاماً وموضوعات مختلفة.

## آليات تطبيق القانون

تنص المواد (45) و(46) و(47) من قانون جرائم المعلومات على أنه يجوز لرئيس القضاء إنشاء محاكم متخصصة للجرائم المنصوص عليها في القانون. ويجوز للمدعي العام ووزير الداخلية إنشاء وحدة نيابة متخصصة وشرطة متخصصة لنفس الغرض. من الناحية العملية، هناك محكمة متخصصة وموقعها في منطقة الخرطوم (2) وهناك وحدة ملاحقة متخصصة، ودائرة شرطة تقع في حي الدناقلة، شمال مدينة الخرطوم.

## التحرش الإلكتروني على المرأة

التحرش قضية قديمة وترجع إلى الميول الاجتماعية الخفية للتحيزات والتمييز. وغالباً ما تؤثر على الأشخاص الذين لديهم خصائص مَحْمِيَّة مثل: العرق، والدِّين، والحياة الجنسية، والهوية الجنسية، والإعاقة، أكثر من الآخرين.

أما التحرش الإلكتروني كمصطلح فقد ظهر مؤخراً مع تطور وسائل التكنولوجيا والاتصالات، وبالتالي فهي امتداد لنفس الكلمات أو الأقوال التي تشمل التحيزات والتمييز ضد الآخرين، ولكن من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة. وما يميز التحرش الإلكتروني هو سرعة انتشاره عبر وسائل الإعلام المختلفة مما يجعلها أكثر تدميراً للضحية.



## التحرش الإلكتروني على المرأة

مستمر

إحدى أكثر الحالات انتشاراً هي التنمر القائم على الكراهية الذي يسيء إلى النساء ويمكن وصفه بأنه استخدام الهواتف المحمولة، أو الرسائل النصية الفورية، أو البريد الإلكتروني، أو مواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك والتويتر لمضايقة وتهديد وابتزاز النساء. من خلال نشر الأسماء أو التعليقات أو المحتوى المرتبط بأي بيانات خاصة بالنساء من أي مكان في العالم. قد يكون من خلال استخدام التعبيرات التي تُهين كرامة المرأة كمجموعة مثل وصفهن بأنهن غير مؤهلات للتحدث عن مسألة معينة، أو تولي مناصب معينة تتعلق بالوظيفة، أو التنقل في الشوارع ليلاً، أو المشاركة في أعمال سياسية عامة، أو أي مسألة أخرى يُعتقد فيها المُعتدي أن المرأة ليس لها الحق في المشاركة فيها.

على سبيل المثال، على مدى أربع سنوات، بعد تحليل 19 مليون تغريدة، وَجَدَ تَقْرِيرُ أَجْرَتِهِ شَرِكَتَا "ديتش ذي ليدل وبراندر ووطش" المتخصصتين في تحليل البيانات في السوشيال ميديا، أن هناك ما يقرب من خمسة ملايين حالة من حالات الكراهية على تويتر وحدها. أما في السودان، فهناك عدد كبير جداً من شكاوى الاعتداء عبر الإنترنت التي قدمتها النساء للنياحة العامة للجرائم الإلكترونية. هذه الشكاوى لا تمثل سوى عدد قليل من النساء اللواتي تعرضن للتخويف ومعظمهن لا يقدمن شكوى ومن ناحية أخرى فغالباً ما تفشل هذه الشكاوى وتتوقف النساء عن متابعتها وتلك نتيجة طبيعية لأسباب عديدة.

يعتبر التحرش بالنساء بكل أشكاله تحرشاً إلكترونياً عند استخدامه من خلال الإعلام الإلكتروني و تفتقر جميع القوانين في السودان إلى تعريف واضح للتحرش الجنسي بالنساء.

## لماذا تفشل قضايا التحرش الإلكتروني المرفوعة بواسطة النساء

هناك سببان يؤديان إلى فشل هذه الأنواع من القضايا أو جعل النساء اللواتي تقدمن بشكاوى للتخلي عن متابعة قضاياهن في مراحل معينة، السبب الأول يتعلق بالتشريع نفسه، والآخر عملي ويتعلق بإجراءات تسيير القضايا والتحقيق فيها.

## لماذا تفشل قضايا التحرش الإلكتروني المرفوعة بواسطة النساء

### 1. الفشل بسبب التشريع

قوانين "جرائم المعلومات لعام 2007" و "مكافحة جرائم المعلومات لعام 2018" خالية من أي نص صريح يعالج التحرش الإلكتروني ضد المرأة. أدخل القانون الأخير أحكاماً تُجرّم الكراهية ضد الطوائف والجماعات والكيانات (المادة 14) والكراهية ضد الأجانب (المادة 15). لكن المُشرّع لم يضع نصاً بخصوص تجريم الكراهية ضد المرأة أو الكراهية على أساس الجنس، ولم يُقدّم أحكاماً بخصوص تجريم التحرش الجنسي بالمرأة.

لا تتناول نصوص القانون على الإطلاق قضية التحرش الإلكتروني صراحة. على سبيل المثال تنص المادة (10) التي تعاقب على "التهديد" من خلال استخدام شبكة المعلومات أو الاتصالات، والمادة (13) التي تعاقب على الابتزاز بغرض الحصول على المال أو غير ذلك. هذه النصوص العامة على الرغم من أنها تقترح توفير درجة من الحماية للنساء والرجال معاً، إلا أنها لا تعالج صراحة قضية التنمر الإلكتروني أو الابتزاز للنساء، مما يتركهن في وضع ضعيف جداً أمام أجهزة إنفاذ القانون. فلنأخذ على سبيل المثال نص المادتين (10) و (13) من قانون منع جرائم المعلومات لعام 2018. تنص المادة 10 على ما يلي: "من يستخدم شبكة المعلومات أو الاتصالات أو أي وسائل اتصال أخرى لتهديد شخص لجعله يفعل أو يمتنع عن فعل يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن سنتين.....إلخ .

# لماذا تفشل قضايا التحرش الإلكتروني المرفوعة بواسطة النساء

## مستمر

### 1. الفشل بسبب التشريع

الجزء 2

تنص المادة 13 على ما يلي: "أي شخص يستخدم شبكة المعلومات، أو الاتصالات، أو أي وسيلة من وسائل الاتصال لابتزاز أي شخص عن طريق التسبب في تخويف الشخص من أن يتم إيذائه، أو أن يتم إيذاء شخص آخر وإرغامه عمداً على تسليمه، أو أي شخص آخر أو أية أموال أو صكوك أو سند أو أي طريقة أخرى للدفع أو بيانات أو معلومات أو أي فائدة يُعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين ... إلخ." عندما يتم تطبيق هذين النصين على قضايا محددة يوجد بها تهديد وابتزاز للنساء، فإنهن يجدن أنفسهن في مواجهة العديد من العقبات المنصوص عليها في القانون نفسه.

قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية يمكن أن يوقع اللاتي يتعرضن للابتزاز والاعتداء الإلكتروني في فخ بسبب طريقة صياغته. على سبيل المثال المادة (19) التي تقرأ على النحو التالي: "من أنتج أو أعد أو أنشأ أو أرسل أو نشر أو روج لأي محتوى ينتهك الحياء أو الأخلاق أو النظام العام من خلال شبكة المعلومات أو الاتصالات أو أي وسيلة اتصال، يخضع للعقاب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ... إلخ". لم يعرّف هذا النص عبارة (الحياء أو الأخلاق أو النظام العام)، ولكنه يعتمد على نفس التعريف أو الوصف المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة (152) من القانون الجنائي، التي تنص على ما يلي: "يعتبر الفعل مخالفاً للآداب العامة إذا كان كذلك حسب معيار دين الجاني الذي يعتنقه، أو حسب عرف البلد الذي يقع فيه الفعل". هذا المعيار واسع للغاية، وبالتالي فإن الحكم فيه وتحديدته متروكان تماماً لتقدير منفذي القانون، وهم الشرطي ورجل النيابة والمدعي والقاضي. لا يوجد اعتبار للسياق.

# لماذا تفشل قضايا التحرش الإلكتروني المرفوعة بواسطة النساء

## مستمر

### 1. الفشل بسبب التشريع

الجزء 3

تخلت العديد من النساء اللواتي تعرضن للتخويف، أو الابتزاز عن شكاواهن بناءً على نصيحة الشرطي، أو رجل النيابة بشأن عواقب المضي قدماً في القضية. في بعض الأحيان يتخلين عن الشكوى لأنهن متهمات بشكل مباشر بخرق القانون بسبب محتوى الصورة أو الفيديو.

ومن المفارقات أن العقوبة القصوى لمن يمارس التهديدات، أو الابتزاز ضد المرأة باستخدام صورة، أو فيديو هي السجن لمدة عام، في حين أن العقوبة القصوى لمالك الصورة أو الفيديو إذا قررت المحكمة أنه انتهك الحياء أو الأخلاق العامة هو السجن لمدة خمس سنوات. هذا يكشف لماذا تتخلى المرأة مراراً عن متابعة قضايا التحرش والتثمر أو تمتنع عن الشكوى على الإطلاق.



## لماذا تفشل قضايا التحرش الإلكتروني المرفوعة بواسطة النساء

مستمر

### II. الفشل بسبب إجراءات التحقيق

عند التحقيق في قضايا التحرش الإلكتروني، يُجبل الادعاء الجهاز المحمول أو الكمبيوتر إلى هيئة الاتصالات والبريد (هيئة الاتصالات الوطنية سابقاً) أو إلى الأدلة الجنائية. والسبب في ذلك هو أن تقديم صورة ورقية لهاتف أو شاشة كمبيوتر ليس دليلاً قاطعاً ويكون الدليل الجنائي مطلوباً. في حالة المحادثات التي تتم من خلال تطبيق رقمي مثل الواتساب أو الماسنجر، فإن الطريقة الوحيدة لتقديم الأدلة هي فحص الجهاز الإلكتروني لصاحب الشكوى للتأكد من صحة المحادثات. وإذا لزم الأمر تُسترد المحادثات السابقة أحياناً عبر الوسائل التقنية. غالباً ما أدت طريقة توثيق واسترجاع البيانات التاريخية إلى أن تجعل النساء مُتَّهَمات بارتكاب جريمة، لأن المحتوى الموجود في هواتفهن، والذي قد لا يرتبط أحياناً بالشكوى، اعتبرته سلطات إنفاذ القانون غير لائق ومخالف للأخلاق العامة.

من ناحية أخرى، تتناول المادة (24) من القانون قضية نشر الأخبار الكاذبة إذا كانت تهدد السلام العام وتنتقص من هيبة الدولة. وتعاقب المحكوم عليه بالسجن مدة لا تتجاوز سنة أو الجلد. حتى أن هناك مواد تُجرّم إنشاء مواقع إلكترونية تنتقد الحكومة. لا شك في أن هذه المواد قد تم صُمّنت لأغراض سياسية بحتة. وقد أثبتت هذه المسألة بوضوح خلال فترة الثورة الشعبية التي اندلعت في البلاد في ذلك الوقت. كانت الأجهزة الأمنية تقوم بفحص هواتف المعتقلين بالقوة وتقدمهم للمحاكمة على أساس هذه المادة الفضفاضة ولقد استُخدم القانون بشكل خاص ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

# لماذا تفشل قضايا التحرش الإلكتروني المرفوعة بواسطة النساء

## مستمر

### II. الفشل بسبب إجراءات التحقيق

الجزء 2

في كثير من الأحيان كان رجال الشرطة والنيابة يحملون آراء سلبية عن النساء اللاتي يُقدِّمنَ على رفع مثل هذه القضايا إلى المحاكم وفي كثير من الحالات يعتمدون إلى تجاهل السياقات والوقائع والأسباب، ويقولون للنساء أنهن ما كن ليتعرضن لمثل هذه المضايقات أو الابتزاز إذا ماكن ملتزمات بالحدود التي وضعها المجتمع والدين.

في عام 2017 استُهدف ما لا يقل عن اثنتي عشرة ناشطة في حملة عنف إلكترونية عن طريق صفحة على فيسبوك بعنوان "نساء سودانيات ضد الحجاب". كانت الصفحة منخفضة المستوى حتى بدأت في سرقة صور النساء الناشطات على وجه الخصوص وكتابة اقتباسات مزيفة ضد الحجاب والدين. لم تُشارك الصور والاقتباسات دون موافقة النساء فحسب بل لك أن تتصور حجم الأذى عندما يحدث هذا في بلد تحكمه حكومة إسلامية، وتتزايد فيه الأصولية وتسرح وتمرح فيه الحركات الوهابية والسلفية الجهادية.

تسببت الصور في أضرار بالغة، وعرضت النساء للخطر. خَشِيَت بعض النساء على حياتهن، وتوقف البعض الآخر عن الذهاب للعمل لبضعة أيام بعد نشر صورهن. أبلغت ضحيتان مكتب النائب العام المعني بالجرائم الإلكترونية عن هذه الحادثة والذي لم يتخذ أي إجراء فحسب، بل طلب من المرأتين التوقف عن نشر صورهما على الإنترنت. ورفض المسؤولون عن إدارة الموقع إزالة الصور وبدأوا في حظر المستخدمين الذين احتجوا على الصفحة وخاصة النساء اللاتي استُهدفن.

أزيلت الصفحة بعد أشهر من المناصرة من خلال منظمات حقوق الإنسان الدولية ومؤسسة فيسبوك. وكانت إدارة فيسبوك في البداية عندما تواصل معهم نشطاء سودانيون بخصوص هذه الصفحة ردوا بأنهم يعتبروا هذه الحادثة ضمن حرية التعبير، ولم يكونوا على معرفة بالبيئة الثقافية التي تجعل هذه المجموعة بالغة خطيرة.

## لماذا تفشل قضايا التحرش الإلكتروني المرفوعة بواسطة النساء مستمر

### III. الشرطة والنيابات العامة والمحاكم المتخصصة

وينص القانون على إنشاء المحاكم والمدعين العامين والشرطة المتخصصة في جرائم المعلوماتية، من الناحية العملية فإن المحاكم والمدعين العامين غير متوفرين في جميع ولايات السودان. في ولاية الخرطوم على سبيل المثال، هناك محكمة واحدة متخصصة في جرائم المعلوماتية ومقرها الخرطوم (2). كما يوجد مدع عام ودائرة شرطة في حي الدناقلة شمال الخرطوم بحري. وهذا يجعل التقاضي صعباً ومكلفاً للمتقاضين وبالتالي يتخلى العديد من المتقاضين عن قضاياهم.

مثال على ذلك قصة ر. م، كاتبة وروائية، وجدت نفسها هدفاً للمضايقة والابتزاز الإلكتروني عندما استمر شخص مجهول في التلاعب بصورة وجهها ووضعها على أجساد عارية وإرسال الصور لها والتهديد بنشرها والتشهير بسمعتها. عندما ذهبت إلى النائب العام في الولاية التي تعيش فيها قيل لها أن مدينتها ليس لديها مكتب نيابة للجرائم المعلوماتية، وأن عليها تقديم الشكوى في العاصمة. وبما أن الضحية أم عاملة، لم يكن لديها الوقت أو الوسائل للقيام بذلك، وعجزت عن متابعة القضية.

# لماذا تفشل قضايا التحرش الإلكتروني المرفوعة بواسطة النساء

## مستمر

### III. الشرطة والنيابات العامة والمحاكم المتخصصة

الجزء 2

في الولايات التي لا توجد فيها محاكم أو نيابة عامة متخصصة، يُنظر في القضايا أمام المحاكم العامة، وتُعتبر الإجراءات المعروضة عليها صالحة من الناحية القانونية بموجب القانون. ومع ذلك فإن النظر في هذا النوع من القضايا من قبل المدعين غير المدربين وفي غياب الوكالات التقنية يضع أصحاب الشكوى في موقف ضعيف لأنهم في كثير من الأحيان غير قادرين على إثبات القضية أمام المدعي العام أو المحكمة.

قالت ناشطة في مقابلة لهذا التقرير أنها وجدت نفسها في موقف تعرضت فيه للاعتداء والتنمر عبر الإنترنت، "إن النيابة العامة للجرائم الإلكترونية ليست مهتمة بصرف أي موارد في قضايا النساء وعندما يفعلون ذلك، يطلبون من النساء تحديد أو تقديم الأسماء الكاملة للمتهم وهو أمر مستحيل في كثير من الحالات لأن المعتدين مجهولون أو لا يستخدمون اسمهم الحقيقي أو الكامل. من المتوقع أن يدفع الضحايا من مواردهم الخاصة للعثور على المعلومات الشخصية للمعتدين. حتى عندما تعثر النساء على المعلومات غالباً ما يُطلب منهن التوقف عن نشر صورهن أو مشاركة معلوماتهن عبر الإنترنت. ولا يُفعل شيء لتقديم المتهم لمواجهة القانون أو تقديم العدالة للنساء".

أصبح مكتب ملاحقة جرائم المعلوماتية بغض النظر عن دوره المحدود وحتى الضار، لاعباً قوياً في مجال جرائم المعلوماتية بشكل عام.

ففي نوفمبر 2014، شهد المكتب 200 قضية رُفعت إجمالاً ولكن بعد ثلاث سنوات في عام 2017 قُدِّمت القضايا بمعدل 10 قضايا يومياً في مكتب نيابة الخرطوم الشمالي ومن المرجح أن هذا العدد قد زاد ومع ذلك لم تتوفر إحصاءات حديثة.

# دراسات حالة

## "انتحلت هويتي"

"في عام 2014 سُرقَت صوري، بدأت امرأة تبيع كريمات تبييض البشرة في استخدام صورتي لبيع منتجاتها. استيقظت لأجد العديد من الرسائل ولقطات الشاشة (سكرين شوت) من الأصدقاء التي تنبهنني لهذه المشكلة. وبالتالي أرسلت لها رسالة وكانت لا تستجيب واستمرت في إنكار أن هذه هي صورتي وبدأت ترسل لي رسائل قاسية. لم يكن لدي أي خيار سوى إرسال لقطات شاشة للمحادثات التي دارت بيننا إلى المجموعات المختلفة التي تعلن فيها عن منتجاتها، وكنت أُشيرُ إليها وأخبر عن قصتي لم يكن لدي حل آخر، عندها خافت وأرسلت لي رسالة خاصة تعتذر لي فيها وأزالت صوري. كنت غاضبة جداً لأنني ضد كريمات تبييض البشرة، ودائماً انشر آرائي المعارضة لكريمات التفتيح، لذلك شعرت أن هذا الاعتداء الالكتروني تسبب لي في مشاكل كثيرة.

س.أ.ورهد. 27 سنة

## "لقد تم ابتزازي مرتين!"

### "أول مرة:

اخترق حساب الفيسبوك الخاص بي وببريدي الإلكتروني في عام 2010. وقد اخترقاً من قبّل رجل أراد الدخول في علاقة معي ورفضت. بعد ذلك بفترة وجيزة بدأ يهدد بإخبار عائلتي عن أنشطتي وأنه سوف يشوه سمعتي. شعرت بالخوف ليس لأن لدي شيء أخفيه عن أي شخص ولكن لأنه كان يخيفني. لقد اخترق حسابي والبريد الإلكتروني ولم أكن أعرف ماذا أفعل. تحدثت إلى صديقة لي حول هذا الأمر وأخبرتني أن صديقها لديه خبرة جيدة في استرداد الحسابات المخترقة ويمكنه مساعدتي. ولقد أوصلتني به وأخبرته سبب حدوث ذلك وعرض المساعدة وبدأنا نتحدث بعد ذلك بدأ في المماطلة في تقديم المساعدة، وُفوجئتُ عندما طلب مني صورة لأردافي لمساعدتي! قلت له إنني لن أرسل أي صور ولا أريد استعادة حسابي. ثم طلب مني إرسال صورة لوجهي أو ثديي أو أي شيء. في النهاية قام باسترداد حسابي، لكنني لم أستخدمه مرة أخرى لأنني لم أعد أثق به. هو الآن فنان مشهور. لم أنشر هذه القصة أو أشاركها مع الآخرين أبداً على الرغم من أنها كانت ستؤثر على حياته المهنية."

### مرة ثانية:

"كنت على علاقة مع رجل وبعد انفصالنا هدد بإرسال رسائلي ومحادثاتي الشخصية التي أجريناها معاً إلى أخي. كنت خائفة حقاً وشعرت بالخوف لأن أخي شخص صعب. لكنني استجمعت شجاعتني وأخبرته أن أخي يعرف كل ما دار بيننا وأنه في انتظاره الآن في منزلنا، وأنه عليه أن يأتي ويتحدث إليه. كان هذا غير صحيح لكنه عزز من وضعي وبعدها تركني وشأني."

س.أ. ورهد. 27 سنة

## "يتحرش بي وتُحطّم صورتي وأنا داخل الإنترنت وخارج الإنترنت"

هذه القضية تخص ناشطة بارزة قضيتها هي واحدة من أشهر حالات التسلط والتعدي عبر الإنترنت وأشيده بصاحبة القضية من قبل النساء لقوتها وصمودها في التعامل مع هذه القضية.

"لقد واجهت التحرش الإلكتروني عدة مرات. كانت أسوأ فترة بالنسبة لي أثناء محاكمتي بموجب المادة 152 بشأن الملابس غير اللائقة والتي تُعدُّ أحد مواد قوانين النظام العام. تحدّثتُ عن قضيتي تلك وشاركتُ الصور عبر الإنترنت لذلك استخدم الكثير من الأشخاص المعلومات التي نشرتها على صفحتي ضدي. دائماً ما أستخدم حساب الفيسبوك الخاص بي كمنصة للتعبير عن آرائي ومشاركة أفكارتي. أكثر تحرش عبر الإنترنت تلقيته هو من ناشط وشاعر معروف، أ.أ.، كان صديقاً جيداً لي ومرشداً لي في مرحلة ما من حياتي، تدهورت صداقتنا عندما تحرش جنسياً بإحدى صديقاتي التي أخبرني بما حدث، وجعلتني أستمع للتسجيل الصوتي الذي سجلته لتوثيق تحرشه بها.

أثر هذا الحادث بشكل كبير على صداقتي معه، وحدثت العديد من المشاكل بعد ذلك، فلقد أعلن الحرب ضدي وكانت اعتداءاته ومضايقاته خارج شبكة الانترنت، نشر شائعات بأنني متعددة العلاقات الحميمة، وعمل على ضمان عزلتي عن العمل السياسي الأمر الذي أدّى إلى رفض طلبي للانضمام للحزب السياسي الذي ينتمي إليه. لقد فقدت بسبب تنمره وإشانتته لسمعتي أصدقاء من مجتمع الناشطين وأصدقاء في الإنترنت أيضاً.

بدأ بكتابة منشورات على فيسبوك وأشار إليّ باستخدام دلالات جنسية وقال إنني أتيت إليه وهذا غير صحيح. قال ذلك في تعليق في منشور كتبه شخص آخر واختار الشخص حذف المنشور. كان من الواضح للجميع أنه كان يشير إليّ.

بدأت في الكتابة عن هذه التجربة وأنها جزء من مشكلة أكبر وهي أنّ الرجال يدعمون بعضهم البعض عندما يضايق أحدهم النساء ويشوه صورتهن أمام المجتمع. لم أُشير إلى اسمه في مقالاتي، ولكنني ذكرت اسم ابنته كرمز وهو نهج أعرف أنه خاطئ. بدأ بإرسال لقطات شاشة لمحادثاتنا الخاصة إلى الأصدقاء المشتركين الذين أخبروني أنه قال سينشرهم علانية وأن لديه أيضاً صوراً لي سيشاركها للعامة، أعتقد أنّ الصور التي كان يتحدث عنها هي صور التقطها لي خلال محادثات سكايب أجريتها معاً عندما كنت في مسكن الطلبة. كما بدأ يرسل لي لقطات شاشة لمحادثات خاصة بيننا. بعدها كتبت على الفيسبوك أنه إذا وُجدت تلك المحادثات والصور منشورة في أي مكان فسأتقدم بشكوى ضده. وأنا لست خائفة".



## "يُتحرش بي وتُحطّم صورتي وأنا داخل الإنترنت وخارج الإنترنت"

مستمر

لقد كنت ضحية التحرش، والتنمر، والإساءة عبر الإنترنت، عدة مرات عندما كنت أعمل على قضية بارزة تتعلق بحقوق المرأة. كنت مُستهدفة بشكل أساسي من قبل أفراد مجموعة عرقية حيث اعتقدوا أنني كنت أنشر الشائعات حولهم. أرسل لي العديد من الرجال من هذه المجموعة رسائل دنيئة ورسائل تهديد من خلال حساب الفيسبوك الخاص بي. تلقيت تهديدات بالاعتصاب والقتل كثيرة جداً بحيث لا يمكنني إحصائها وقد أثر ذلك على أسرتي. شعرت بالخوف على أطفالي وأرسلتهم إلى مكان آمن بشكل مؤقت. في حادثة تحرش إلكتروني أخرى سرق شخص ما صوراً من حسابي ونشرها على صفحة للمغتربين السودانيين ووصفني بـ "السحاقية والعاهرة والمجرمة". كان الأمر محبطاً ومدمراً فقد تم التعدي على خصوصيتي.

### ت. أ. ناشطة.

"منذ ثلاث سنوات كنت مخطوبة لرجل وبقدر أسفي على ذلك الآن، سجلنا عدة مقاطع فيديو حميمة معاً. عندما لم تَسِر الأمور على ما يرام وتزوجت رجلاً آخر، بدأ يهددني بمقاطع الفيديو (أحدهما صريح جداً جنسياً والآخران أيضاً غير مقبولين في هذا المجتمع). انتهى به الأمر بإرسال مقاطع الفيديو إلى زوجي وأخواته. توفي زوجي وبدأت أخواته يهددنني بمقاطع الفيديو حتى في يوم ما قاموا بنشرها على الإنترنت. كان هذا أصعب وقت في حياتي فلقد أصبحت فجأة هدفاً لحملة رهيبه عبر الإنترنت وتمت مشاركة اسمي ومعلوماتي الشخصية".

"حبستني أسرتي في المنزل وأرادوا مني الزواج من ابن عمي الذي عرض نفسه كمنقذ لي. وعندما رفضت أراد أفراد الأسرة قتلي وكنت على وشك الانتحار عدة مرات. خلال ثلاثة أشهر غادرت المنزل مرتين فقط وفي المرتين كنت أرثدي النقاب ولم يعد بإمكانني تحمل ذلك الوضع فاقترضت المال لمغادرة البلاد. لم يعد بإمكانني البقاء في السودان".

س , ك , 25 سنة.

## في العمق

أن تعيش كوثام شوقي ذلك يعني أن تكون هدفًا مستمرًا  
للتحرش الإلكتروني

**وثام شوقي، ناشطة نسوية وشاعرة وشخصية إعلامية تبلغ من العمر 29 عامًا. تحكي قصتها عن استمرار التحرش الإلكتروني بها والذي يبدو أن لا نهاية ولا معنى له.**

وثام شوقي، ناشطة نسوية وشاعرة وشخصية إعلامية تبلغ من العمر 29 عامًا. تحكي قصتها عن استمرار التحرش الإلكتروني بها والذي يبدو أن لا نهاية ولا معنى له. في 20 سبتمبر 2018، بثت قناة دي دبليو العربية وهي في الأصل قناة تلفزيونية ألمانية أطلقت للتو نسخة عربية، حلقة من برنامج بعنوان "حديث شباب". صوّرت هذه الحلقة في السودان وكان موضوعها العام حول حقوق المرأة مع التركيز على التحرش الجنسي وقد تضمن العرض تجمعاً نظمه المنتجون استضافوا فيه النشطاء والناشطات في مجال حقوق المرأة من خلفيات وأعمار مختلفة، فضلاً عن رجال دين ومتخصصين أكثر تحفظاً. وقفت وثام شوقي التي كانت في الثامنة والعشرين من عمرها في ذلك الوقت وتحدثت عن القوانين التمييزية ضد المرأة في السودان والقيود التي تواجهها المرأة في الأماكن العامة. كانت نبرتها صاخبة تعبر عن إحباطها وغضبها إزاء تلك القوانين التمييزية.



## في العمق مستمر

شوقي لم تشاهد الحلقة عندما بُثت وتعرضت لحملة ضخمة من التنمر عليها عبر الإنترنت وعلى جميع وسائل التواصل الاجتماعي. بدأ كل شخص في تلك الليلة بالحديث عن الحلقة ومشاركة وإعادة مشاركة المقطع الذي ظهرت فيه ونام شوقي تتحدث فيه بغضب أمام رئيس هيئة علماء المسلمين عن الظلم القانوني والمجتمعي التي تتعرض له المرأة بسبب سياساتهم وقوانينهم التي يدعون أنها مستمدة من الإسلام ربما كانت تلك أكبر حملة تنمر عبر الإنترنت في السودان.

استيقظت ونام شوقي على مكالمة هاتفية من أصدقائها يحدثونها عن الحملة التي وُجّهت ضدها عبر الإنترنت وعندما قررت أن تطلب سيارة أجرة للذهاب إلى وظيفتها فهي تمتلك مقهى شعبيًا وثقافيًا في الخرطوم، بدأت على الفور تواجه حقيقة كيف انقلبت حياتها رأساً على عقب، مما اضطرها لمغادرة البلاد والعيش في المنفى لمدة ستة أشهر خوفاً على حياتها.

أدناه تروي قصتها:

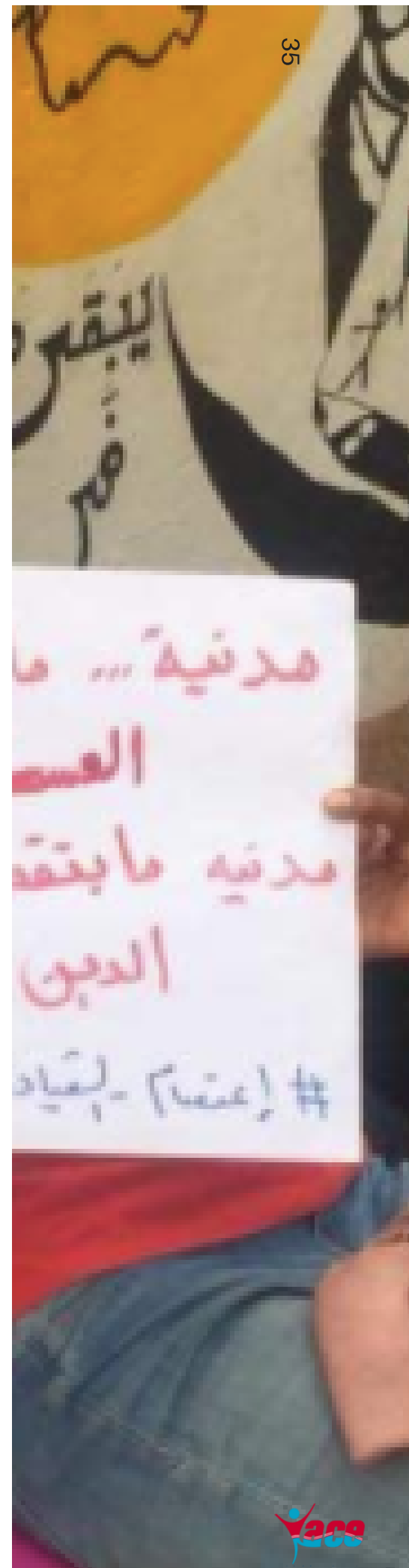


## في العمق

مستمر

"عندما وَصَلْتُ سيارةَ الأجرة رآني السائق وتَعَرَّفَ علي فقام بطردي من السيارة وقال لي إنني بلا أخلاق ورفض أن يوصلني إلى مكان العمل. ثم ذهبت إلى السوبر ماركت للحصول على رصيد لهاتفي النقال للاتصال بأصدقائي رفض العامل في السوبرماركت بيع أي شيء لي. أرسل لي صديقي سيارة لتقلني إلى المقهى وعندما وصلت هناك كان هناك شجار وكان الناس يقولون أشياء رهيبة عني. في اللحظة التي دخلت فيها قالت مجموعة من الرجال والنساء "هذه الزانية، هي الآن هنا". اضطررت لترك المكان الذي أحبه ولم أعد إليه حتى أبريل 2019 أما على وسائل التواصل الاجتماعي فقد كان الأمر جنونياً، كان المتنمرين ينقبون صوري ومقاطع الفيديو الشخصية الخاصة بي كان هناك مقطع فيديو لا يزال على قناة اليوتيوب لرجل يقف أمام المقهى الذي أملكه ويقول بأنه سيقوم بحرقه. حاولت تقديم شكوى ضده لكن طُلب مني الحصول على اسمه وتفاصيله كنتُ محفوفة بالمخاطر وأرزع تحت الضغط لذلك لم أتابع القضية.

الفيسبوك أغلق حسابي حيث قدم الآلاف من الناس تقارير ضد صفحتي كان هذا أمراً فظيماً لأنني لم أتمكن من متابعة ما كان يحدث وما قيل عني عبر الإنترنت، لقد فشلت في استرداد حسابي لمدة أسبوعين كاملين بسبب إنشاء العديد من الحسابات المزيفة باسمي وصورتي وكان الفيسبوك غير قادر على تحديد حساب ونام شوقي الحقيقي، حتى أرسلت لهم صوراً من التاشيرات التي استلمتها وعدد من المستندات أرسلت لإدارة الفيسبوك بريداً إلكترونياً وأخبرتهم أنه من الممكن قتلي وأريد أن أعرف ما يحدث على صفحتي، وأحتاج إلى مراقبة ومعرفة مدى خطورة الوضع بالنسبة لي وقلت لهم إنني سأقاضيهم إذا لم يفتحوا حسابي.



## في العمق

مستمر

ثم خرج فيديو آخر من قناة المحطة، صُوّر بعد برنامج قناة دي دبليو الألمانية وكنت حينها أشعر بالضغط النفسي، وقلت عبارة ما كان يجب أن أقولها بينما كنت أتحدث ضد الحجاب. طلبت من منتج البرنامج أن يلغي هذا التسجيل ولا يبثه لكنه رفض. كتبت اعتذاراً عن هذا الفيديو وقلت أنني كنت غاضبة أثناء تصويره وما قلته لا يعكس رأيي.

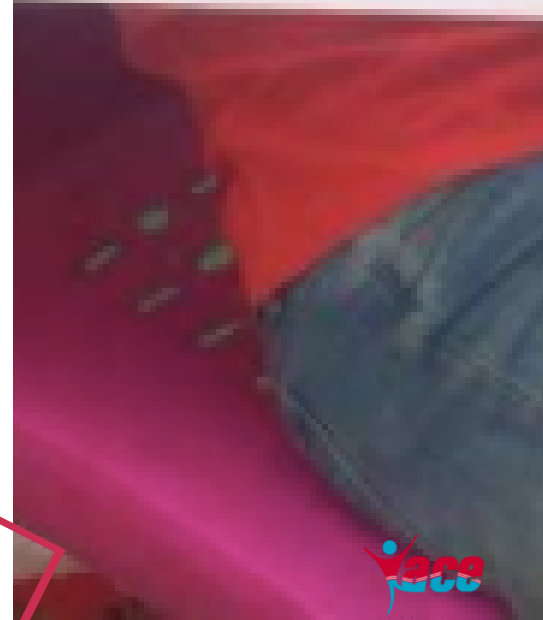
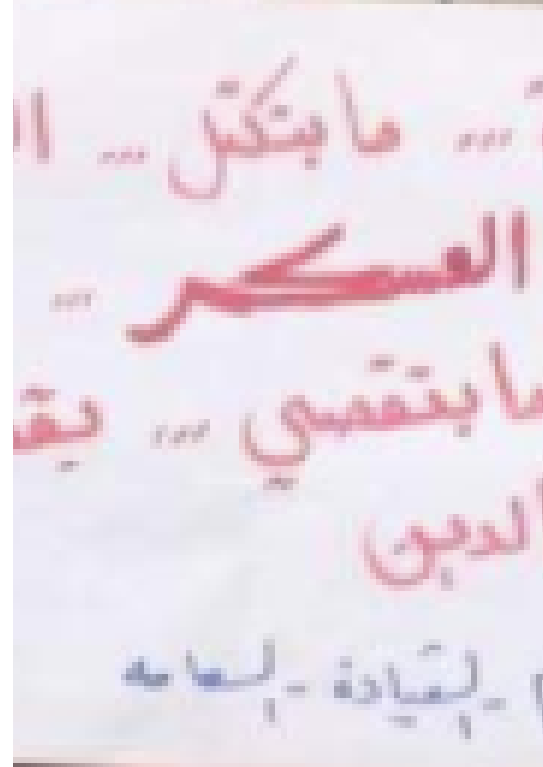
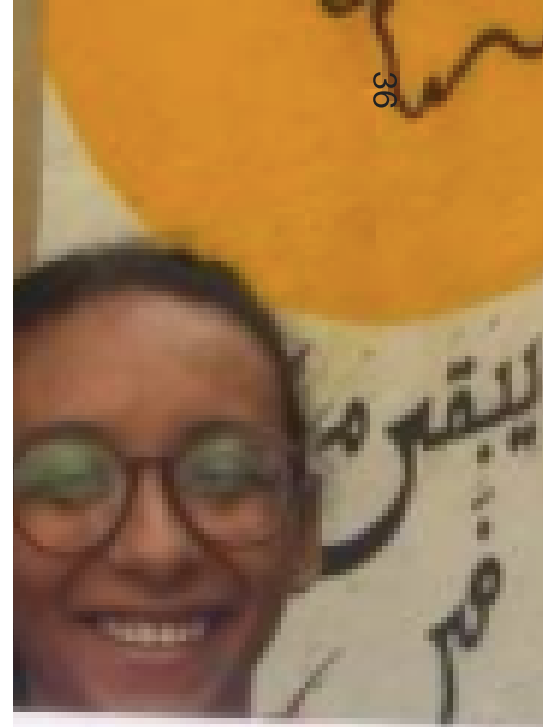
وأثناء صياغة بيان الاعتذار، ظل خمسة أصوليين (جماعة سلفية) يطرقون على بابي في الخامسة صباحاً وكانوا يحاولون كسره ولم يغادروا إلى أن أخبرهم أحد الجيران أنني لست في المنزل. في ذلك اليوم تركت منزلي وبقيت مع عائلة أخرى حتى غادرتُ البلد. واصل الأصوليون التردد على مكان إقامتي لشهور ولم يتوقفوا عن ذلك إلا أيام الاحتجاجات وبداية الاعتصام أمام مقر الجيش.

تأثرت عائلتي أيضاً. كان مصدر رزق والدي مهدداً وقيل له أنه سيفقد وظيفته بسببي.

عائلتي تعيش في الخارج، وللأسف، لا يمكنني حتى التفكير في زيارتهم لأن هناك تهديدات ضد حياتي في الدولة التي يعمل بها والدي أيضاً، حتى الآن ما زالت عائلتي تعيش تبعات الحملة ضدي.

لقد قَلَّصْتُ من وجودي على صفحتي الشخصية في الفيسبوك، وغادرت كل المجموعات الفيسبوكية التي كنت جزءاً منها.

بعد أن سافرتُ علمت أن جهاز الأمن كان يتحرى لإعداد التحقيق معي بتهمة "الإلحاد". واكتشفت ذلك عندما كان أعضاء من المقهى يحاولون الحصول على تصريح لإقامة حفل صغير فقال لهم الجهاز أنه لن يتم إصدار تصريح أثناء التحقيق.



## في العمق

مستمر

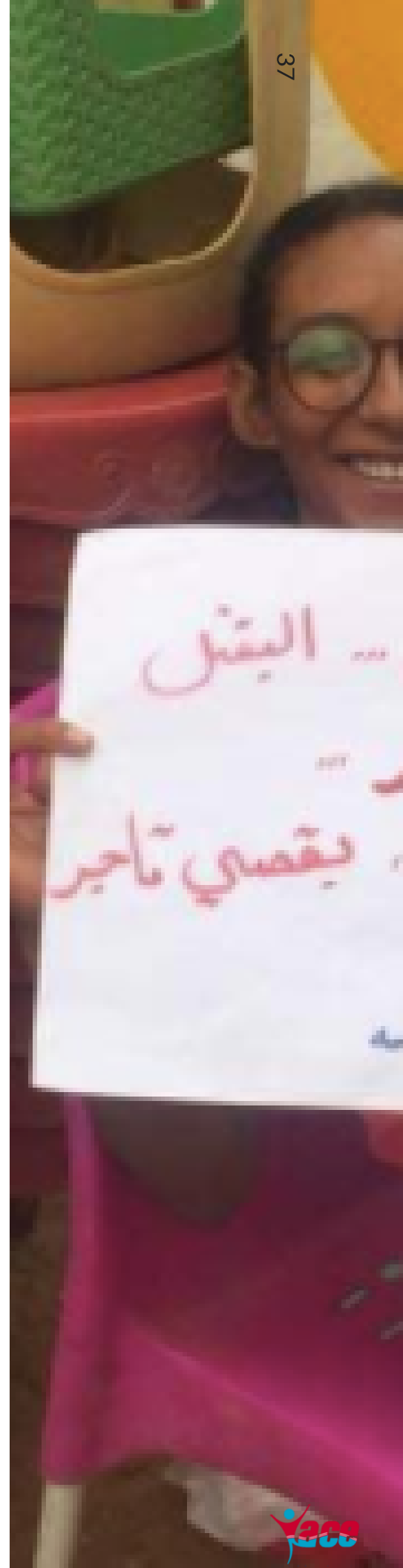
في الواقع في أوائل عام 2018، غيّرت ملكية المقهى إلى شريكي لأنني قد هُددت من قِبَل جهاز الأمن والمخابرات الوطني عندما اندلعت موجة احتجاجات يناير 2018. تَمَّت زيارتنا من قبل رئيس جهاز الأمن شخصيًا وقال لي "إما آرائك أو عملك". في اليوم التالي، بدأوا في مضايقتنا وتلقينا فاتورة ضخمة من المحلية بمبلغ 50.000 جنيه سوداني كضريبة. وقيل لنا إما أن ندفع أو أنهم سيقومون بإغلاق المقهى الثقافي.

كان الأمر مرهقا للغاية حيث كان علينا دفع رشوة للخروج من الضريبة الضخمة. لكنني قررت بعد ذلك التوقف عن الانتماء إلى المقهى لإنقاذه من الدمار. مقهى ايزيس، الذي هو عملي وحلم حياتي ومصدر رزقي، عانى من أضرار كبيرة حتى اضطررنا لإغلاقه بضعة أشهر. لقد كانت خطوة مؤلمة للغاية. لكن الحملة ضدي أثرت علينا وفقدنا زبائن وفقدنا أيضا مخزونًا ضخمًا من المواد التي اشتريناها والتي انتهت مدة صلاحيتها.

كان العالم كله ضدي بعد بث العرض. في أول يوم جمعة بعد العرض، قال الإمام في المسجد الذي بجواري في خطبته "هذه الزانية، إن قتلها واجب ديني". كان من المؤلم قول الناس إن جهاز الأمن الوطني جندي لإلهاء الناس عن الوباء الذي انتشر في ولاية كسلا بشرق السودان.

### الاعتصام وحياتي بعد الثورة

حتى الآن قلة قليلة من الناس يعرفون أنني عدت عندما بدأ الاعتصام. لم أستطع التحمل أن أبقى بعيداً بينما كانت الحركة الاحتجاجية مستمرة. عندما بدأ الاعتصام في 6 أبريل ركبت أول طائرة إلى الخرطوم وكنت مرتدية النقاب ودخلت البلاد بسرية تامة وأخبرت بعض الناس عن قدومي.



## في العمق

مستمر

أثناء الاعتصام كان الأمر مختلفًا بعض الشيء، أتذكر أنني كنت أقود سيارتي وكان هناك مجموعة من الفتيات، قالت أحدهن "انظروا إنها وثام إنها على قيد الحياة. إنها لم تمت". جاءت إليّ امرأة وقالت: "أنا أحتج الآن مطالبة بالحقوق التي تطالبين بها". جاءني رجل أيضًا وقدم نفسه واعتذر لي لأنه كتب أشياء رهيبة عني عبر الإنترنت. نظر لي رجل كبير السن وقال "هذه الفتاة هي أول من وقفت وتحدثت بصوت عالي، وقلنا عنها أنها بلا أخلاق، علينا أن نعتذر لها". قَرَّرْتُ أن أسامح الجميع على أمل أن الحملة لن تستأنف مرة أخرى لكن الأمور تغيرت بسرعة.

عندما تم فض الاعتصام في 3 يونيو، كان كثير من الناس ينشرون شائعات بأنني تعرضت للاغتصاب. عادت حملات التنمر عبر الإنترنت ضدي بقوة بعد الاحتجاج الذي عقدناه أمام مبنى تجمع المهنيين السودانيين وانتشار صورة لي تحمل لافتة كتب عليها "يسقط النظام الأبوي". وهذه الحملة كسابقتها أثرت عليّ وعلى عائلتي وأصدقائي وخسرتُ الناس.

بعد بضعة أسابيع، دُعيتُ إلى حلقة نقاش حول الحركة النسائية في متجر لبيع الكتب في الخرطوم. أخبرنا المالك أنه وحرصًا على سلامتنا لن يسمح إلا بدخول النساء وبعض أصدقائه الذكور. عندما وصلنا إلى المكان، قيل لنا أن الناس كانوا يصطفون من الساعة 4 مساءً وشعرت بالرعب وحرفيا كنت قد نسيت ما كان عليّ أن أقوله. كانت المناقشة مثمرة وبما أننا لم نقل أي شيء مثير للجدل لمعايير المجتمع الذي يشاهد الحلقة من خلال البث المباشر، فقد استهدفت حملة التنمر الإلكترونية هذه المرة الرجال الذين حضروا حلقة النقاش.

صوّر أحد الرجال بشكل خاص وهو يصفق لنا في نهاية النقاش وهو الآن مُعَرَّض لخطر فقدان وظيفته ويواجه حاليًا المضايقات في الأماكن العامة وفي مكان العمل.

في بعض الأوقات ترتفع وتيرة حملة التُّنمر عبر الإنترنت ضدي، وأجد نفسي مضطهدةً وحياتي الشخصية كلها تخضع للمراقبة من قبل الغرباء على وسائل التواصل الاجتماعي.



# صندوق الوارد أصبح "ان بوكسات"

ان بوكسات iii  
سكرين شوت المتدريشين



## انبوكسات

في عام 2017، أنشأت مجموعة من الفتيات مجموعة تسمى " انبوكسات". كانت المجموعة أساساً منصة للنساء لمشاركة لقطات الشاشة لرسائل مسيئة وتحتوي على تحرش والتي تردهن في صندوق الوارد من قبل الرجال. أثارت المجموعة ضجة كبيرة ورواجاً وسط النساء حيث شعرت العديد من النساء أنها تمثلهن وبدأن في مشاركة قصص معاناتهن مع الصور والرسائل المزعجة التي ترد إليهن في صندوق الوارد من قبل الرجال.

المجموعة الفيسبوكية التي كانت تعمل من خلال نهج "التسمية والتشهير" محاولة من النساء لإيجاد طريقة لوقف هذا العدوان على خصوصياتهن وكذلك طريقة لمحاربة التنمر والتحرش بهن عبر الإنترنت. فبالنسبة للعديد من مستخدمي الفيسبوك كان يراودهن شعور مشترك بأن مثل هذه الرسائل تؤثر على أنشطتهن عبر الإنترنت وتجعلهن يشعرن بأن شخصاً ما يُدقق ويراقب نشاطهن الاسفيري.

في مقال استقصائي نُشر في صحيفة السوداني في مارس 2017 وأعيد نشره في صحيفة النيلين على الإنترنت في نفس الوقت تقريباً، وضح أن مجموعة انبوكسات النسائية لاقى رواجاً ضخماً وانضمت إليه آلاف النساء الشابات في غضون أسابيع فقط. ولكن تم مواجهة المجموعة تلك برد فعل عنيف جداً عندما بدأ الشباب في محاولة اختراق حسابات مديرات المجموعة. بل وأنشأوا مجموعة تسمى "انبوكسات للرجال" كوسيلة لترهيب الفتيات من أن رسائلهن الخاصة ستتم مشاركتها أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك نُشر مقال في نفس الشهر بعنوان "النساء السودانيات اللواتي يواجهن مضايقات في انبوكسات " على سكاى نيوز إريبييا، والذي استعرض وجهات نظر مختلفة عن المجموعة، حيث قال العديد من الأشخاص أن بإمكان هذه المجموعة أن تساعد في مكافحة ظاهرة التنمر والتحرش الإلكتروني.

## انبوكسات

مستمر

بالنظر إلى المجموعة بعد عامين من إنشائها، تجد عنوان المجموعة " انبوكسات اسكرين شوت المتحرشين". في أوجها، كانت المجموعة نشطة وكان لديها العديد من المنشورات في اليوم.

الآن لا يزال لديها أعضاء، ولكن أصبحت تقريباً مهجورة. المنشورات الوحيدة التي تنزل في المجموعة هي إعلانات لمنتجات وفيديوهات متنوعة. بالنسبة لعضوات المجموعة، كان من الواضح لهن أن زوالها سريعاً أمراً لا مناص منه.

تحدثت إحدى أعضاء المجموعة عن حادثة وُصِّحت للجميع أن المجموعة ستقع في ورطة. قالت: "عندما اتُّهم شاعر شاب بالتحرش الجنسي وشاركت شابة لقطات شاشة المحادثة معه في المجموعة، كان هذا الشاب المتحرش لديه العديد من المؤيدين والأصدقاء الذين شاركوه في تشويه سمعة هذه المرأة.

كما قام أيضاً بالتنقيب عن لقطات شاشة لمحادثات قد أجراها في وقت أبكر بكثير معها، والتي أظهرت أنهما كانا في علاقة. لقد كانت الضحية تتحدث عن الحاضر ونشر هو محادثات دارت بينهما في الماضي. وتعرضت إثر ذلك لهجوم شديد وعندها أصبحت المجموعة غير آمنة. ووجدنا أنفسنا نتعرض للتحرش والمضايقات بدلاً من أن نوقف المتحرشين.

# الخاتمة والتوصيات

## الخاتمة

عندما بدأت الثورة في ديسمبر 2018، ازداد معدل التحرش الإلكتروني ضد المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل كبير حيث استثمر النظام بكثافة في جهاز الأمن والمخابرات الوطني لمحاربة حركة الاحتجاج المتزايدة والمزدهرة. ونتيجة لذلك، وجدّت الناشطات أنفسهن عرضة للهجوم من قبل وحدة الجهاد الإلكتروني.

ونُشرت صورهن ومعلوماتهن الشخصية على الإنترنت لسوء الحظ، لم يُغيّر تغيير النظام الذي حدث في أبريل 2019 الوضع، حيث استمر التحرش الإلكتروني في الحدوث ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان يجدن أنفسهن مستهدفات. الفرق الآن، أن هذا الاستهداف بالتحديد مرتبط بالتغيير السياسي. فكما يعتقد ويروّج الموالون للحكومة السابقة النظرية القائلة بأن النساء كافحن من أجل التغيير السياسي للحصول على حرياتهن الشخصية. وهذا في نظرهم يتعارض مع القيم الدينية والمعايير المجتمعية.

كنتيجة لتغيير النظام، أصبحت هناك حرية أكثر من الناحية العملية في الشوارع، حيث قامت السلطات بتعليق قانون النظام العام لولاية الخرطوم. ولكن في نفس الوقت فإن هناك أيضاً أصولية متزايدة. نظراً للاعتقاد بأن دور المرأة لا يزال مهماً وأن المرأة تحتاج إلى مواصلة النضال عبر الإنترنت وخارجه، فقد أنشئ فريق مهام في مائدة نقاش مستديرة في ديسمبر 2018.

ويقدم فريق المهام نفسه كقوة تعمل خلف الكواليس من أجل تقديم الدعم والمساعدة لضحايا التحرش الإلكتروني في شكل دعم مادي عند الحاجة بالإضافة إلى المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي وتزويد الضحايا بمكان آمن للبقاء فيه. فُدم دعم كبير من قبل فريق المهام للضحية س. ك لأنها كانت تواجه تهديدات بالقتل وقدموا المشورة لها ولعائلتها وساعدها في مغادرة البلاد إلى وجهة أكثر أماناً.

## التوصيات

### توصيات لمنظمات المجتمع المدني

- الدعوة إلى إصلاح قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2007 (المعدل في 2018) وإضافة مواد واضحة تُجرّم التحرش الإلكتروني بجميع أشكاله.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية وكذلك تقديم الملجأ الآمن لضحايا الجرائم الإلكترونية المعرضين للخطر.
- الدعوة إلى إنشاء خط ساخن آمن وسري مع شركات الاتصالات لدعم ضحايا التحرش الإلكتروني.

### توصيات للحكومة الانتقالية في السودان

- إصلاح قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2007 (المعدل في 2018)، وإضافة مقال واضح يُجرّم التحرش الإلكتروني بجميع أشكاله.
- بناء قدرات القوات التابعة لمكتب النيابة العامة بشأن الجرائم الإلكترونية في مجال التنمّر عبر الإنترنت والتحقيقات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي.